كشـــف المتـــواري

في التعليق على

نظرةٍ نقديَّةٍ في كتاب شرح السنة للبربهاري

لسلطان العميري

كتبه أبو عاصم

نجيب بن عبد الله بن سعيد بن أبي بكر الكثيري

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه:

أما بعد:

فإن إحدى علامات أهل السنة؛ حبهم لأئمة السنة، وعلمائها وأنصارها وأوليائها[1].

يقول ابن قتيبة (٢٧٦): ((وأما الايتساء فبالعلماء المبرزين، والفقهاء المتقدمين، والعباد المجتهدين الذين لا يجارون، ولا يبلغ شأوهم...))[2]. فذكر من الأئمة عددًا غير قليل.

فطريقة العلماء هو الإجلال لأئمة السنة، وإنزالهم على المحامل الحسنة، وعدم التعرض لجنابهم، ومتى ما دعت الحاجة إلى التنبيه لما أثر عنهم من أخطاء لا يحسن السكوت عليه، نبَّهوا عليه بقدْرِه، كما قالوا: أخطأ ابن خزيمة في حديث الصورة، ولا يطعن عليه بذلك، بل لا

---

[1] - عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٣٧).

[2] - تأويل مختلف الحديث (ص٦٥).

يؤخذ عنه هذا فحسب[1].

وليس من طريقتهم الطعن في مؤلفاتهم، والنقد لمصنفاتهم، والحط من جهودهم التي نصروا بها السنة، وكسروا الخصوم.

إلا ما كان من قبيل أهل البدع، كما فعلوا في كتاب التوحيد، لابن خزيمة، ووصفوه بالشرك[2].

وبهذه المناسبة: فقد وقفت البارحة على نقد يُعَدُّ وصمةَ عارٍ على الجبين، تعرَّض فيه الشيخ الدكتور سلطان العِميري – أصلحه الله– للإمام العَلَم أبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري الحنبلي (٣٢٩).

والذي وصفه الذهبي بقوله: وَكَانَ كَبِير الشَّأْن[3].

١ – تأويل مختلف الحديث (ص٦٥).

٢ - مفاتيح الغيب، للرازي (٤١٨/١٣)، وإيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، لابن جماعة (ص: ١٦١).

٣ - العلو للعلي الغفار (ص٢٢٢).

والذي كان شديدًا على أهل البدع في زمانه، والذي حكى أهل السير: أن الأشعري لما دخل إلى بغداد جاء إلى البربهاري، فجعل يقول: رددت عل الجبائي، وعلى أَبِي هاشم، ونقضت عليهم، وعلى اليهود والنصارى والمجوس، وقلت لهم وقالوا، وأكثر الكلام فِي ذَلِكَ، فلما سكت. قَالَ البربهاري: ما أدري مما قُلْتُ قليلًا ولا كثيرًا، ولا نعرف إلا ما قاله أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أحمد بن حنبل(١).

وقد تعجبت من تخصيصه لهذا المبحث، بما لا تعتريه مناسبة لذكره، في الوقت الذي يثني فيه على كبار أهل البدع، كما يعرفُ ذلك جيدًا من نفسه.

وتساءلت عن الدافع في هذه الهجمة على الإمام، والتعرض لجنابه ولكتابه بالحط والتشهي، والنيل والتشفي، بما لا يضر به إلا نفسه، وعند الله تجتمع الخصوم، ويعلم ما في المكنون.

[١] - مفاتيح الغيب، للرازي (١٣/٤١٨)، وإيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل، لابن جماعة (ص: ١٦١).

ولأجل ذلك كتبت هذه الكلمات على عجالة في تقريرها، ووجازة في تحريرها، فأقول وبالله حولي واعتصامي وقوتي:

ذكر العميري بعض النصوص عن الإمام، كقوله: ((**وجميع ما وصفت لك في هذا الكتاب، فهو عن الله، وعن رسول الله – صلى الله عليه وسلم–، وعن أصحابه وعن التابعين، والقرن الثالث إلى القرن الرابع، فاتق الله يا عبد الله، وعليك بالتصديق والتسليم والتفويض والرضى لما في هذا الكتاب، ولا تكتم هذا الكتاب أحدًا من أهل القبلة، فعسى يرد الله به حيرانًا عن حيرته، أو صاحب بدعة من بدعته، أو ضالًا عن ضلالته، فينجو به، فاتق الله، وعليك بالأمر الأول العتيق، وهو ما وصفت لك في هذا الكتاب، فرحم الله عبدا، ورحم والديه قرأ هذا الكتاب، وبثه وعمل به ودعا إليه، واحتج به، فإنه دين الله ودين رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه من انتحل**

شيئا خلاف ما في هذا الكتاب، فإنه ليس يدين لله بدين، وقد رده كله))[1].

وقوله: ((فمن أقر بما في هذا الكتاب وآمن به واتخذه إماما، ولم يشك في حرف منه، ولم يجحد حرفا واحدا، فهو صاحب سنة وجماعة، كامل، قد كملت فيه السنة، ومن جحد حرفا مما في هذا الكتاب، أو شك في حرف منه أو شك فيه، أو وقف فهو صاحب هوى))[2].

ثم قال العميري: (ونحن إذا اعتبرنا نصوص الشريعة، وتأملنا في واقع كتاب (**شرح السنة**) ندرك أن تلك **الأوصاف التي أطلقها البربهاري على كتابه غير صحيحة**، لأنه لم يجيء الأمر بإلزام الناس بكل ما يذكر في الكتب والمؤلفات، إلا بكتاب الله، وصحيح سنة الرسول – صلى الله عليه وسلم– **وما ذكره المؤلف في كتابه لا يدخل في**

---

[1] – شرح السنة (ص١٠٦).

[2] – شرح السنة (ص١٣١).

ذلك؛ لأنه اشتمل على تقريراته وفهمه). إضاءات في التحرير العقدي (ص٢١١-٢١٢).

وقال: (وقد اشتمل الكتاب على عبارات مجملة غير محررة، وعبارات وقعت في المبالغة، كمثل قول المؤلف: **(واعلم – رحمك الله– أنها ما كانت زندقة قط، ولا كفر ولا شك ولا بدعة ولا ضلالة ولا حيرة في الدين إلا من الكلام وأصحاب الكلام، والجدل والمراء والخصومة))**[1].

لا شك أن هذه مبالغة، فإن من البين جدًا خطأه بطلان علم الكلام وخطئه، ولكن ليس من العدل القول بأنه لم يحصل كفر وزندقة إلا من طريق علم الكلام، أو من طريق أهله، فكثير من الزنادقة والكفرة لم يكونوا من المتكلمين ولا من اتباعهم.

وبعد هذا العرض يتبين لنا: أن تلك العبارات التي أثنى بها الإمام البربهاري على كتابه غير صحيحة، وهي

---

[1] – شرح السنة (ص٨٧).

مخالفة لدلالات الكتاب والسنة، ومخالفة لأصول أهل السنة في الاجتهاد في المسائل الفرعية، **فهي مما يجب إنكاره وبيان خطئه...**). **انتهى**. إضاءات في التحرير العقدي (**٢١٠-٢١٤**).

التعليق:

اشتمل هذا التقرير على الطعن المبطَّن في الإمام البربهاري، والحط من كتابه بطريقة ليست معهودة عن علماء أهل السنة - تحت مسمى تحقيق مسائل العلم والنصح والبيان زعم- لا سيما والإمام البربهاري كان محل نقد عند التيار الأشعري بقوة، حتى قال المطهر بن طاهر المقدسي (٣٥٥): ((ذُكْرُ فرق **أصحاب الحديث: ويلقبون بالحشوية... وأما البربهارية:** فإنهم يجهرون بالتشبيه والمكان، ويرون الحكم بالخاطر، ويكفرون من خالفهم))[١].

وعليه:

[١] - البدء والتاريخ (٥/١٥٠-١٤٨).

الأول: كون الإمام البربهاري ذكر تلك العبارات في كتابه؛ لكونه عاش ظروفًا صعبة في زمن المحنة، حتى أوشى به المخالفون السلطانَ فطلبه، فاستتر عند عجوز حتى مات مختفيًا، ودفن في بيتها، لشدة المحنة.

قال ابن أبي يعلى الفراء: (**وكانت للبربهاري مجاهدات ومقامات فِي الدين كثيرة، وَكَانَ المخالفون يغيطون قلب السلطان عَلَيْهِ**) فذكر قصته.

وأما كتابه فقد أثنى عليه المترجمون، ومنهم ابن أبي يعلى الفراء، فقد سرد كتابه بحرفه ونصه كاملًا في ترجمته[1].

ونقل عنه أهل العلم كثيراً.

فكونه يثني هذا الثناء على كتابه؛ لأن الحاجة تدعو إلى مثل ذلك ضرورةً، لقلة المتمسكين بالسنة في زمن الغربة والمحنة، وليس هذا محل نقد عند علماء أهل السنة إلا من كان في قلبه دخنٌ، فقد قال الشيخ الخضير: ((وهذا يَستعمِلُهُ ابن القيم كثيرًا إذا بحث واستطرد في مسألة،

---

١ – طبقات الحنابلة (٢/ ١٨–٤٥).

وأفاض فيها وبينها، ووضحها، وأجاد فيها قال احرص على هذا البحث، علّك لا تجده في مصنف آخر البتة. فهل يُزكي نفسه، ويزكي بحثه بهذا الكلام؟، أو من أجل أن يُغري طلاب العلم بهذا الكلام ليستفيدوا منه))[1].

الثاني: أن العميري أراد أن يسقط كتاب البربهاري، لكونه يشتمل على مسائل اجتهادية وبعضها ضعيفة، وغير ذلك، مما لا يستحق أن يبالغ فيه بالثناء، والشناعة على مخالفته.

وهذا الطعن ينسحب إلى كثير من مصنفات الأئمة في أصول السنة، فإنه ما من كتاب إلا وفيه من مسائل الاجتهاد قلة وكثرة.

وعلى سبيل المثال: أصول السنة للإمام أحمد، فقد صدره بقوله: ((وَمن السّنة اللَّازِمَة الَّتِي من ترك مِنْهَا خصْلَة لم يقبلهَا ويؤمن بهَا، **لم يكن من أَهلهَا**))[2].

---

[1] – شرح منظومة الزمزمي في علوم القرآن (ص٢٠).

[2] – أصول السنة (ص١٧).

وفي الوقت نفسه ذكر فيه مسائل جرى فيها الخلاف، **كتقديم عثمان على علي** - رضي الله عنهما-، **والحكم بكفر تارك الصلاة، ورؤية النبي - صلى الله عليه وسلم- لربه يوم المعراج.**

فهل القائل بخلاف ما قرره الإمام أحمد هنا في هذه المسائل، يعد خارجًا عن السنة، وليس من أهلها!

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن **مذاهب أهل السنة في أصول الدين**، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار... فذكر من ذلك: ((...**ولا القتال في الفتنة**))[١].

فهل هذه الجزئية من مسائل أصول الدين، والمخالف لما قرراه مخالف لأصول الدين؟

لا سيما والإمام البربهاري لم يحفظ عنه غلط في مسائل أصول الاعتقاد فيما قررها في كتابه.

---

[١] - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي (١/١٧٧).

الثالث: وأما موضع نقده بقوله: (لأنه لم يجيء الأمر بإلزام الناس بكل ما يذكر في الكتب والمؤلفات، إلا بكتاب الله، وصحيح سنة الرسول - صلى الله عليه وسلم- **وما ذكره المؤلف في كتابه لا يدخل في ذلك [أي الكتاب والسنة]؛ لأنه اشتمل على تقريراته وفهمه)**.

فهذا تخليط بين الأمرين؛ وهو أن ثم فرقًا بين قضية الإلزام بكل ما يذكر في مصنفات العلم فلا يتعين، وبين التحضيض على التمسك بما يذكره المصنف في كتابه مما غلب على ظنه أنه مما دل عليه الكتاب والسنة.

فإنه لا شك أن الناس ملزمون بما دل عليه الكتاب والسنة، في حين أن دلالتهما على المسائل العلمية تختلف من جهة المعاني، ومن جهة الثبوت، فالبربهاري رحمه الله ذكر ما يعتقده من الكتاب والسنة، بغض النظر عن خطئه في بعض تفاصيل ما ذكره.

وتأمل ما يقوله تلميذه ابن بطة العكبري: ((وَمِنْ اَلسُّنَّةِ مُجَانَبَةُ **كُلَّ مَنْ اعْتَقَدَ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ**، وَهُجْرَانُهُ

وَالْمَقْتُ لَهُ، وهُجْرَانُ مَنْ وَالَاهُ وَنَصْرَهُ وَذَبَّ عَنْهُ وَصَاحَبَهُ وَإِنْ كَانَ اَلْفَاعِلُ لِذَلِكَ يُظْهِرُ اَلسُّنَّةَ))[1].

فهل يتوجه إليه النقد بمثل هذه التفاصيل؟

ثم إن تعليل العميري بقوله: (**لأنه اشتمل على تقريراته وفهمه**)، فهو كلام خطير ينسحب على كثير من المسلَّمات التي نص عليها الأئمة، وإلا فما فائدة لزوم الناس لمنهج السلف في فهم الكتاب والسنة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر: نصَّ كثير من الأئمة على لفظ (**بذاته**) في مسألة الاستواء[2]، والنزول[3]، والعلو[4]، فهل يقال: (**هذا فهم لهم**)، لم ينص عليه في القرآن والسنة!

---

[1] – الشرح والإبانة (ص٢٦٢).

[2] – العرش وما روي فيه، لابن أبي شيبة (٢٩١/١).

[3] – الرد على من أنكر الحرف والصوت، للسجزي (٢١/١).

[4] – الرد على من أنكر الحرف والصوت، للسجزي (ص١٨٧- ١٨٨)، وشرح السنة، للمزني (ص٧٥)، والرسالة، للقيرواني (٥/١)، والعرش، لابن أبي شيبة (ص٢٩١).

ومنه قول ابن المبارك: ((نَعْرِفُ رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ عَلَى الْعَرْشِ اِسْتَوَى، **بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ بِحَدٍّ**))[1].

فنصَّ على ثبوت الحد، وغيره ينفيه كما هو معلوم!

فهل يقال: (**هذا فهم له**)، حتى يَسقُط فهم السلف لهذا الباب!

بل يُطرَد ذلك: فيما ذكره بعض السلف في تفسير بعض الصفات؛ فيقال: هذا فهم لهم، وليس هو فهمٌ لإجماعهم!

الرابع: وأما تعليقه على قول الإمام: (**ما كانت زندقة قط، ولا كفر ولا شك ولا بدعة ولا ضلالة ولا حيرة في الدين إلا من الكلام وأصحاب الكلام**).

بقوله: (ليس من العدل القول بأنه لم يحصل كفر وزندقة إلا من طريق علم الكلام...).

[1] - السنة، لعبد الله بن أحمد (١/١٧٥)، والأسماء والصفات، للبيهقي (٢/٣٣٦).

فهو لا يستقيم، وذلك أن الإمام لا يتكلم عن عموم الانحراف التي ضلت بها الأمم، وإنما يتحدث ضرورةً عن الجهمية، ومن سلك طريقهم في لزومهم علم الكلام، ولأجله كفروا وتزندقوا في تعطيل الخالق ووصفه بالنفي والسلب!

ومعلوم أن الجهمية انضبط كفرهم باتفاق السلف، حتى ترجم الدارمي بقوله: بَابُ الاحْتِجَاجِ فِي إِكْفَارِ الجَهْمِيَّةِ[١].

ونقل البخاري تكفيرهم عن الأئمة تحت ترجمة: باب ما ذكر أهل العلم للمعطلة الذين يريدون أن يبدلوا كلام الله عز وجل[٢].

وما ضلت الأمة الإسلامية في أغلب مسائل أصول الدين إلا من جهة علم الكلام، وكلام الأئمة أشهر من أن يذكر، حتى اعترف الغزالي بقوله: ((وإلى التحريم ذهب

---

١ – الرد على الجهمية (ص١٧٩).

٢ – خلق أفعال العباد (ص٢٩).

الشافعي، ومالك، وأحمد بن حنبل، وسفيان وجميع أهل الحديث من السلف))[١].

وقال ابن قتيبة: ((فأما الكلام فليس من شأننا، **ولا أكثر من هلك إلا به، وبحمل الدين على ما يوجبه القياس**))[٢].

وقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَقَدِ اطَّلَعْتُ مِنْ أَهْلِ الْكَلامِ عَلَى شَيْءٍ وَاللَّهِ مَا تَوَهَّمْتُهُ قَطُّ، وَلأَنْ يُبْتَلَى الْمَرْءُ بِمَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ خَلا الشِّرْكَ بِاللَّهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يُبْتَلَى بِالْكَلامِ. وَقَالَ: آخر صَاحب الْكَلَام إِلَى الزندقة[٣].

أليس الطاغوت الأكبر في علم الكلام هو استحالة قيام الحوادث بذات القديم، ولأجله نُفِيَ أن يتصف الله

---

١ - قواعد العقائد، للغزالي (ص:٨٣)، تحريم النظر في كتب الكلام، لابن قدامة (ص: ٧١).

٢ - الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية، لابن قتيبة (ص٢١).

٣ - الحجة في بيان المحجة (١/١١٥- ٢٢٥).

بالأفعال الاختيارية حتى جُعِلَ كالصنم والجماد لا فعل له، ونُفِيَ أن يكون متكلمًا.

بعلم الكلام نُفِيَ علو الله، ونزوله، واستواؤه على عرشه، بل وُصِفَ بالعدم؛ فقيل: لا داخل العالم، ولا خارج العالم، حتى قال ابن عبد البر: ((وهم عند من أثبتها **نافون للمعبود**))[1].

وكتب سعيد بن الحداد المالكي[2] (٣٠٢) كتابه (الاستواء) معللًا بقوله: ((قصدْنا من هذا الكتاب إلى الرد على **النافية لله بنفيهم لصفاته**))[3].

---

[1] – التمهيد، لابن عبد البر (١٤٥/٧).

[2] – هو سعيد بن محمد الغساني، أبو عثمان، ويقال له ابن الحداد: مناظر، قوي الحجة في علوم الدين واللغة، من أهل القيروان، كان كثير الرد على أهل البدع والمخالفين للسنة، واشتهر بجدله مع بعض علماء الفاطمية (العبيدية) في بدء قيامها.

[3] – نشر قطعة من هذا الكتاب عبد المجيد حمدة، ضمن كتاب المدارس الكلامية بإفريقية (ص:٣٠٩)، بواسطة المغربية، للشيخ الطريفي.

والمحصل: أن حال الإمام البربهاري وفيما اشتمل عليه كتابه - ولأجله كتب- إنما يدل ضرورة على التحذير من الجهمية والمعتزلة المعطلة ومن نحا نحوهم، فليس من العدل والأمانة التعرض له بالنقد فيما لا يستقيم نقده به.

الخامس: قوله: **(وقد اشتمل الكتاب على عبارات مجملة غير محررة)**.

أقول: إن كتاب شرح السنة للبربهاري مرَّت عليه قرون متطاولة تقدر بأكثر من ألفٍ ومائةِ سنة، ثم يأتي العميري ويقول: **(عباراته مجملة غير محررة)**، فالأمة طيلة هذه العهود منتظرة لهذا الناصح الأمين لينبِّهها ويحذرها، حتى تجرأ بقوله: **(يجب إنكاره وبيان خطئه)**!

ونقول: لماذا اختار العميريُ الإمامَ البربهاري لنقده بهذا الفصل الخاص، وفي الوقت نفسه، يثني على ابن فورك الأشعري في تعريفه للعبادة، وعبد الجبار المعتزلي في مسائل القدر، وابن جرجيس القبوري في نقده للشيخ محمد بن عبد الوهاب...؟

أليس هذا تعرض لجناب أئمة أهل السنة، كما تعرض لكثير منهم بالطعن والافتراء في كتابه المسلك والإفادة؛ كالشيخ ابن باز، والراجحي، وابن سعدي وغيرهم.

ثم أقول: إن من أعظم العبارات المجملة غير المحررة في نظر العميري والتي أزعجته كثيرًا قول الإمام البربهاري: ((ولا نخرج أحدًا من أهل القبلة من الإسلام حتى يرد آية من كتاب الله ... **أو يذبح لغير الله**، أو يصلي لغير الله، **فإذا فعل شيئًا من ذلك فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام**))[1].

وهذا النص يشتمل على مسألتين:

الأولى: أن الذبح لغير الله - كمن يذبح للقبور والأموات- كفر مطلقًا، من غير قيد ولا شرط، وهذا

[1] - شرح السنة، للبربهاري (ص٦٤).

خلاف ما يقرره العميري: أن الذبح للقبور والأموات لا يكون شركًا إلا بالمناط القلبي.

ولهذا قال معلقًا: (وهذه الإطلاقات صحيحة، ولكن لا بد أن تفهم بناء على **التقييد والتوضيح السابق**، وهذا هو الظن بأولئك العلماء، فإنهم لا يقصدون كل ذبح). المسلك (٢/٨).

يريد تقييد الذبح بالمناط القلبي، وهو أن ينوي الفاعل بالذبح العبادة، أو أن يقوم في قلبه غاية الذل ونهاية الخضوع، أو أن يعتقد نسبة خصائص الله للمذبوح له.

الثانية: أن الإمام البربهاري يقرر أن من صرف العبادة لغير الله فهو كافر، يجب على المسلمين أن يكفروه ويخرجوه من الإسلام.

وهذا القدر لا يقول به العميري، فهو يقرر أن عابد القبر مسلمٌ وليس بمشرك، لكونه معذورًا بجهله مطلقًا، إلا إذا كان يعلم أن فعله شركٌ، فَفَعَلَه تقصُّدًا، ونوى به الخروج من ملة الإسلام!

ولهذا يقول - عمن يستغيث بالقبور ويصرف لها العبادة- : ((**وإن كان فعلُه للمكفِّر راجعًا إلى أنه لم يعلم بأن ما فَعَلَه يؤدي به إلى الخروج من دينه**؛ فإنه يبقى على الأصل، وهو ثبوت وصف الإسلام له))[1].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وبالجملة فمن قال أو فعل ما هو كفرٌ كَفَرَ بذلك، وإن لم يقصد أن يكون كافرًا؛ إذ لا يقصد الكفر أحد إلا ما شاء الله))[2].

وقد استطردنا القول بذكر أدلة هذه المسألة وكلام العلماء في نظرية الإرجاء والكسب الجبري، بما يغني عن دكره هنا!

فلأجل هذا وغيره، فهو منزعج بما نصَّ عليه الإمام البربهاري في غير ما مناسبة، فلذلك خصَّه بالنقد والنيل منه، ولو فعل ذلك مع شيوخ الضلال من القبوريين والرافضة والأشاعرة والمعتزلة لكان خيرًا له.

[1] - إضاءات في التحرير العقدي (ص١٤٧).

[2] - الصارم المسلول على شاتم الرسول (ص١٧٧-١٧٨).

أين حسن الظن بأئمة أهل السنة وأعلام الدين، وحمل كلامهم على الجميل، والتماس العذر لهم، أليس الإمام الصابوني يقول: ((وإحدى علامات أهل السنة **حبهم لأئمة السنة، وعلمائها وأنصارها وأوليائها،** وبغضهم لأئمة البدع، الذين يدعون إلى النار))[1].

فسبحان الله: الثناء لابن فورك، وعبد الجبار المعتزلي، وابن جرجيس ونحوهم، والطعن لأئمة السنة!

لم يبقَ - يا عميري- من تحقيق العلم إلا النقد لأئمة أهل السنة، والنيل منهم، وكسر الهيبة لمقامهم عند أتباعهم ومناصريهم، وأفرحت بذلك خصومهم، فهنيئًا لك ولتحقيق العلم الذي تدعيه!

أبو عاصم نجيب بن عبد الله بن سعيد الكثيري
اليمن- عدن
حرر في يوم الأحد
بتاريخ ١٧ شوال ١٤٤٤هـ.

[1] - عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٣٧).